التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي في ظل العولمة

باسم عبد الهادي حسن

حتمت سنوات الحصار على القطاع المصرفي العراقي كما في باقي القطاعات العيش في عزلة عن كل التطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية، الامر الذي اثر في اسلوب وامكانات عمل هذا القطاع بشكل كبير، ولا يخفى على احد ان الوضع الذي آلت اليه المصارف العراقية تتداخل فيه الاسباب الى الحد الذي يصعب فيه تحديدها وفق اسبقيات واضحة، فعلى الرغم من اهمية مواكبة التطورات التقنية في العمل المصرفي الا اننا لا نستطيع ان نعزو الوضع المصرفي الحالي الى نقص تكنولوجي فقط حيث لا يمكن ان تؤدي التكنولوجيا أي دور في ظل الاوضاع التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال سنوات الحصار ومن جانب آخر فان بيئة اقتصادية مستقرة لا يمكن ان تنمو من دون قطاع مصرفي متطور تكنولوجيا يعمل وفق قوانين واضحة وشفافة.

وهذا ما تؤكده المؤشرات الاقتصادية التي تشير الى ان تجارة قطاع الخدمات تنمو بحدود (١٢٪) سنوياً وفي الوقت نفسه فان تجارة الخدمات المالية تعد الاكثر ديناميكية ضمن تجارة الخدمات بشكل عام إذ تقدر نسبة نموها بمعدل (١٥٪) سنوياً وتمثل تجارة الخدمات قرابة (٢٠٪) من اجمالي التجارة العالمية وتتجاوز القيمة السنوية لها (٨١٠) مليارات دولار وفي كثير من دول العالم يساهم قطاع الخدمات بنسبة مهمة من الناتج المحلي الاجمالي كما يوفر الجزء الاكبر من فرص العمل ففي الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال يوفر هذا القطاع نحو (٧٥٪) من فرص العمل ويساهم بزهاء (٥٥٪) من الناتج المحلي الاجمالي.

وعلى الرغم من كل المحاولات التي تمت خلال تلك الفترة لمساعدة القطاع المصرفي العراقي، الا ان تلك الاجراءات فشلت في تحقيق اهدافها لسببين رئيسين في تقديرنا، الاول يتمثل بالتأثيرات السياسية التي كانت تحيط بالقرار الاقتصادي الامر الذي جعله قراراً تابعاً مفرغاً من محتواه العلمي يهدف الى تحقيق غايات سياسية مهما كانت تداعياته على الصعيد الاقتصادي. والسبب الثاني هو التغيرات الاقتصادية الكلية التي شهدها الاقتصاد العراقي في ظل اعتماده على مصدر رئيس للدخل القومي هو صادرات النفط الخام الامر الذي اثر فيه بشكل كبير بعد انقطاع هذا المصدر.

وفي ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣، اتخذت السلطة النقدية عدة اجراءات جادة الهدف منها تعزيز ودعم القطاع المصرفي في العراق من اجل مواكبة التطورات الجارية في العالم. فقد تم تحرير اسعار الفائدة وتركت الحرية للمصارف في تحديد نسب الفائدة وفقاً لقوى السوق، كما تم منح عدة اجازات عمل لمصارف عربية واجنبية. ولكن هل يمكن لهذه الاجراءات ان تقف في وجه التحديات التي تشهدها الساحة الدولية في ظل التغيرات التي فرضتها العولمة؟ لاسيما فيما يتعلق بتحرير القطاع المالي او بإتاحة الفرصة لمزيد من المنافسة او بحرية اكبر في مجال انتقال رؤوس الأموال او في مجال مواكبة التطورات التقنية الدولية واثرها في جوانب الأمان او في مجال الاشراف والرقابة المالية والمصرفية؟

-ففي مجال تحرير وتطوير القطاع المالي فان العراق يعمل حالياً نحو المزيد من الليبرالية وتفعيل قوى السوق في توجيه المتغيرات الاقتصادية من اجل تحقيق المزيد من المرونة في عمل المصارف فضلاً عن المزايا التي سوف تتحقق من خلال استخدام الاساليب والتقنيات الحديثة في العمل المصرفي.

اما فيما يخص حرية انتقال رؤوس الاموال والاستثمار الأجنبي في العراق فلا تزال هناك مجموعة من العقبات امامها يأتي في المقدمة منها وجود عوائق تشريعية وفنية تمنع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى العراق. ويراهن العديد من الاقتصاديين على اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مجابهة الازمة الاقتصادية التي يمر بها العراق حالياً.

-وفي مجال تحسين بيئة المنافسة. فقد منح البنك المركزي العراقي لعدد من المصارف العربية والأجنبية اجازات عمل تسمح لهم بممارسة الانشطة المصرفية، بينما عملت مصارف عربية اخرى على الدخول كمساهم مع مصارف محلية من خلال زيادة رأس مال تلك المصارف وهو الامر الذي سوف يساهم بتحسين البيئة المالية وخلق المنافسة التي من شانها إضافة المزيد من الكفاءة في عمل المصارف من خلال الأساليب المتطورة في الادارة والتكنولوجيا المالية والمصرفية فضلاً عن إمكانية تنويع الخدمات وتحسين اساليب الافصاح والشفافية في اعداد التقارير المالية والحسابات (الميزانيات) المصرفية.

-تعزيز اجراءات الرقابة على الصيرفة. حيث ادى زيادة ترابط اقتصادات الدول وبالتالي سرعة التعاملات الدولية والمصرفية الى ارتفاع درجة المخاطر كما ادى الى سهولة انتقال عدوى الأزمات المالية والمصرفية من دولة الى اخرى . ان هذه التطورات تتطلب وعياً اكبر بالمستجدات على الساحة المالية والمصرفية فضلاً عن السرعة في التجاوب مع التطوير المطلوب في التشريعات المصرفية الحديثة.

ان عملية الاشراف والرقابة المصرفية اصبحت تشكل تحدياً مهماً لكثير من دول العالم بما فيها العراق سواء تعلق الامر بإشراف ورقابة البنك المركزي او الرقابة الداخلية للمصارف ومما يبرر ضرورة الاهتمام والحرص على تعزيز سلامة القطاع المصرفي في العراق هو ان القطاع المالي يعتمد بشكل أساس على المصارف في توفير التمويل المطلوب حتى الآن.

استقرار البيئة الاقتصادية والامنية. لا يمكن الحديث عن التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي من دون الحديث عن اهمية الاستقرار الاقتصادي والامني حيث لا يزال الهاجس الامني هو العقبة الاولى امام امكانية تطور القطاع المصرفي، فلا يمكن لهذا القطاع ان يعمل او يتطور في ظل بيئة امنية غير مستقرة الى جانب ذلك فان الاستقرار الاقتصادي وسلامة السياسات الاقتصادية عامل مهم ايضاً حيث يصعب فصل الوضع المالي والمصرفي عن الوضع العام للسياسة الاقتصادية في أي دولة من دول العالم فلا بد من العمل على تحسين فرص نجاح اختيار وتطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة للمرحلة المقبلة.

اخيراً لابد من الإشارة الى ان التحديات التي تواجه القطاع المالي والمصرفي في العراق تواجه المصارف في معظم الدول النامية مع بعض الخصوصية للجهاز المصرفي العراقي نظراً لاختلاف البيئة السياسية والاقتصادية التي يمر بها لاسيما في ظل التحولات الجارية حالياً وعلى أساس ذلك يمكن القول ان التحدي الأكبر هو قدرته على النجاح في ظل هذه التحديات.

في الهم الاقتصادي

القطاع التعاوني ومتطلبات الفعل والتغيير

حسام الساموك

تتجه المجتمعات المتقدمة الى انماط من الفعاليات الاقتصادية والتسويقية لتواجه الانماط الاحتكارية والتوجهات القسرية لسياسات اقتصاد السوق، حين تتعارض اهداف تلك السياسات بالضرورة مع متطلبات حياة غالبية المستهلكين وذوي الدخل المحدود واصحاب الموارد المتواضعة بشكل خاص.

وتعد الفعاليات التعاونية واحدة من ابرز تلك الانماط حين تتسابق الجمعيات التعاونية على صعيد الاحياء السكنية او المشكلة على صعيد حرف او اهتمامات وظيفية او مهنية متماثلة، لتقدم لأعضائها احتياجاتهم الغذائية والمنزلية، او حتى الكمالية كالملابس والمستلزمات الحياتية الاخرى باسعار متهاودة او ربما باقساط تتناسب ومداخيلهم الشهرية اذا ما كانت هذه المستلزمات باثمان كبيرة كالمنتجات الكهربائية والميكانيكية، او ما يعرف بالسلع المعمرة.

وحين نستعرض النشاط التعاوني في العراق لابد ان نستذكر تجربة غنية من البرامج والأنشطة التي أنجزت على صعيد أنشطة مختلفة في المجالين الاستهلاكي والاسكاني معاً، حيث كانت سنوات الخمسينيات والستينيات، وحتى السبعينيات حافلة بتوجه الجمعيات التعاونية لتلبية متطلبات قطاعات كبيرة من العمال والموظفين والمعلمين وافراد الجيش لا في تقديم احتياجاتهم اليومية من سلع وخدمات باقساط ميسرة، ولكن حتى في توفير مستلزمات ليس من السهولة الحصول عليها من الاسواق مباشرة .

ان ما ينتظره الجميع من امكانية عودة القطاع التعاوني لممارسة نشاطاته في حياة العراقيين سيجد معوقات يفترض ان تعزز مجهودات الجميع لتذليلها، حيث افسدت عمليات تسييس هذا القطاع والحقت به اضراراً جمة نتج عنها في السنين العشر الاخيرة ان يتحول الى بؤرة للممارسات المدانة، فيما تلاقفت اجهزة القطاع التعاوني عقب العمليات الحربية فئات متناحرة تتهم كل منها خصومها بالفساد والزيف والاداء المدان.

لقد اقتسمت اجهزة القطاع التعاوني منظمات تدعي كل منها بأنها الأجدر والأصدق تمثيلاً لجموع المستهلكين، بينما يتسابق كل منها للأضرار المباشرة بسمعة الاهداف السامية للحركة التعاونية التي يفترض ان تستثمر الظروف الاستثنائية التي يعاني فيها مواطنونا الامرين من شظف العيش وتأزم الحالة الاقتصادية واضطراب السلامة في العمليات التسويقية لتوفر لمنتسبيها البضاعة متواضعة الثمن ومحتفظة بقدر من الجودة، بما يخفف من معاناة ذوي الدخل المحدود والموارد المتواضعة.

ان الصراع المحموم للاستحواذ على مواقع القطاع التعاوني ومستلزماته لابد ان يتحول الى صراع اخر لتقديم افضل الخدمات وايسر الوسائل لجمهور التعاونيين لتتوفر امامهم من دون أي لبس، الجهة الاقدر على ادارة القطاع التعاوني والاجدر بتحمل مسؤولياته، لا ان تظل المعركة وسيلة تراشق بشعارات والفاظ تسيء لصورة الطرفين المتصارعين في آن واحد، وإذا ما ادرك الطرفان انهما غير قادرين على تلك المهمة فليس ثمة نصيحة لكليهما بان يخليا ساحة القطاع التعاوني لمن هو احق منهما في ادارته، واجدر منهما في تلبية متطلباته .

الماء يـــا إسالـــة المـــاء !!

سناء النقاش

يتحدث الاقتصاديون العالميون عن الأزمة الاقتصادية العالمية القادمة التي ستتحول الى حرب ضروس تلك هي حرب المياه التي يبدو انها ستبدأ من العراق بلد النهرين العظيمين. نهران عظيمان والمواطن يشكو العطش وارتفاع سعر الماء؟!! وتصريحات المسؤولين تتوالى بشكل يومي بشأن سعي الملاكات الهندسية لإسالة ماء بغداد وبلديات المحافظات لتوفير الماء الصالح للشرب لجميع المواطنين وبسعر كما يقولون يكاد يكون مجانياً .

المواطنة هناء عبد الجبار من أهالي منطقة البياع التي تشكو العطش وانقطاع الماء شبه المستمر تقول:

بعد ان تعودنا على الخبز بالتنور الطيني والركض وراء عربات النفط أخذنا الان نقف بالدور امام البيوت التي فيها بئر ماء للتزود من اجل غسل الاواني والملابس ومسح الأرضيات ومن ثم شراء الماء الصالح للشرب من المحال حيث اصبح جزءاً من حياتنا بعد ان كانت المياه تتدفق من صنابير بيوتنا ولا نعرف قيمة الماء .

المواطن صائب المدلل وهو طبيب معروف يتحدث عن ارتفاع سعر الماء بألم ويقول: الماء يعني الحياة ونحتاجه في كل تفاصيل حياتنا اليومية وخاصة في الجانب الصحي وبما ان الماء مقطوع وبشكل اصبح شبه دائمي فنحن نشتري الماء بآلاف الدنانير يومياً وهذا يشكل ارهاقاً لميزانية الاسر العراقية.

الدكتور سالم عبد الحسين يحسب الحالة بالارقام فهو رب اسرة تستهلك ١٢ قنينة ماء للشرب وسعر كل ست قناني ٣٥٠٠ دينار ويقول ان اسرتي تستهلك ما قيمته ٧٠٠٠ دينار يومياً من الماء أي ٢١٠٠٠٠ دينار شهرياً. وهذا مبلغ خيالي للماء فالغوث يا اسالة الماء.

المحامي عبد النور اسطيفان يقول ان الماء يشكل حالياً أزمة اقتصادية وصحية للاسرة العراقية حيث يتم تأجير سيارات لنقل الماء من منطقة الى اخرى وأصحاب هذه السيارات بدأوا برفع أسعارهم ايضاً بحجة شحة البنزين فإلى أين نولي وجوهنا ؟

في حين يصرح السيد خالد إبراهيم البياتي المدير العام لماء بغداد ان الازمة في طريقها الى الحل، وان الملاكات الهندسية في امانة بغداد تعمل بشكل جاد من اجل اصلاح ما تضرر بفعل ضربات الإرهابيين والمخربين لأنابيب المياه ويقول: ان دائرة ماء بغداد تضخ ٢,٥٠٠ مليون متر مكعب صالح للشرب في حين ان بغداد تحتاج الى ثلاثة ملايين متر مكعب من الماء..

وكان امين بغداد قد طلب قبل فترة من الحكومة تخصيص ميزانية جديدة بمقدار مليار دينار لانجاز مشاريع الماء ولتوسيع مشروع ماء شرق دجلة في اعالي منطقة القناة.

البنك الدولي يقرض المغرب ١٥٠ مليون دولار

أقرض البنك الدولي المملكة المغربية ١٥٠ مليون دولار لتمويل الإصلاحات في قطاع الإسكان.

ويهدف القرض إلى تسهيل حصول الأسر التي يتقاضى معيلوها رواتب زهيدة على مساكن جيدة النوعية بأسعار معقولة، بالإضافة إلى الحد من انتشار ظاهرة مدن الصفيح.

وبحسب إحصائيات رسمية نشرت أواخر العام الماضي تعيش نحو ٢٣٠ ألف أسرة في مدن الصفيح، كما تقيم ٥٤٠ ألفا أخرى في مساكن عشوائية.

وتعتزم الحكومة المغربية القضاء على المساكن غير الصالحة للسكنى بحلول العام ٢٠١٠ وقد أطلقت الشهر الماضي برنامجا لمحاربة الفقر وتطوير الأحياء الفقيرة.

وأعلن العاهل المغربي محمد السادس الملامح العامة للخطة التي تكلف مليار درهم (١١٤,٣ مليون دولار) سنويا وتهدف إلى توفير البنية الأساسية لملايين المواطنين من سكن مناسب ومياه شرب ورعاية صحية وتعليم.

وتنفذ "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" بشكل فوري في الأحياء الفقيرة التي يعيش فيها ٣٠٪ من السكان تحت خط الفقر.

وكان المغرب قد أعلن أيضا الشهر الماضي أن البنك الدولي سيقدم له قرضا على مدى أربع سنوات تصل قيمته ١,٢ مليار دولار لرفع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق وظائف وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية للفقراء.

وقال البنك إن هذه الصفقة ستتيح للمغرب الحصول على ٣٠٠ مليون دولار سنويا في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ للمساعدة في تمويل أولويات التنمية في البلاد

٥٠ مليون دولار لتطوير مناجم الفوسفات في تونس

قدم البنك الأفريقي للتنمية قرضا لتونس قيمته ٥٠ مليون دولار لتمويل عملية تطوير مناجم فوسفات وتعزيز صادراتها منه.

وتمثل صادرات الفوسفات نحو ٧٪ من إجمالي صادرات تونس التي بلغت العام الماضي ٩,١ مليار دولار. وتقع مناجم الفوسفات التونسية الرئيسية بمنطقة قفصة في الجنوب.

وكانت تونس قد حصلت الأسبوع الماضي على قرض من البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة ٨٠ مليون يورو لتمويل مشاريع تكنولوجيا الاتصال بهدف دعم اقتصاد المعرفة والتشغيل ودعم التنمية المحلية. وسيساهم القرض في تمويل إقامة خمس مناطق تكنولوجية في تونس بهدف زيادة الاستثمار في مجال الاتصالات وتحديث مؤسساته.

وتعتمد الحكومة التونسية في إستراتيجيتها على تنويع المنتجات الاقتصادية لمواجهة المنافسة الأجنبية الحادة وبخاصة من البلدان الآسيوية الصاعدة وتخفيض البطالة بين خريجي الجامعات.

ارتفاع سعر صرف الدولار بعد رفع الفائدة

هوت العملة الأوروبية الموحدة إلى مستوى أقل من ١,٢٠ دولار أميركي بعد أن رفع الاحتياطي الفدرالي معدل فائدته الرئيسية ربع نقطة مئوية أمس الخميس لتصبح ٣,٢٥٪ والذي أشار في الوقت نفسه إلى أنه قد يواصل زيادة الفائدة بوتيرة متزنة.

ووصل سعر صرف اليورو في سوق لندن الجمعة إلى ١,١٩٦٥ دولار، بينما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الين إلى أعلى مستوى له خلال تسعة أشهر ليصل إلى ١١١,٦٤ ينا. ووصل سعر الجنيه الإسترليني مقابل الدولار إلى ١,٧٧١٥ دولار من ١,٧٩١٥ دولار أمس.

وقال محللون إن الاحتياطي الفدرالي قد يستمر في رفع أسعار الفائدة العام الحالي لإبقاء معدل التضخم تحت السيطرة. ويعتقد بعضهم بأن الفائدة قد تزيد تدريجيا لتصل إلى ٤,٢٥٪ نهاية العام الحالي.

وجاء انخفاض الجنيه الإسترليني أمام الدولار بعد صدور أرقام تشير إلى نمو الاقتصاد البريطاني بنسبة ٠,٤٪ فقط في الربع الأول من العام الحالي مما زاد احتمالات خفض بنك إنجلترا لمعدل الفائدة الحالي -الذي يصل إلى ٤,٧٥٪- الأسبوع القادم.

أما البنك المركزي الأوروبي الذي أبقى على سعر الفائدة على اليورو عند ٢٪ لمدة عامين فسيجتمع الأسبوع القادم وسط مطالبات بخفض الفائدة من أجل دعم النمو الاقتصادي في منطقة اليورو. وقد تزيد هذه الخطوة الضغوط على اليورو في أسواق صرف العملة.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٥	١٤٧٥
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨